الإصلاح السياسي في نيجيريا من منظور إسلامي: دراسة تحليلية في فكر ودور الشيخ أبوبكر محمود جومي رحمه الله. الكتور عبد الرحمن سابع

الدكتور ثاني سليمان هارون

الكتور عبد الرحمن سابع
Yusuf Bala Usman College of Education and Legal Studies,
Daura, Katsina State, 07067700868, abdurrahimsabiurafindadi@gmail.com

الدكتور ثاني سليمان هارون
Department of Islamic Studies, Faculty of Humanities
Umaru Musa Yar'adua University Katsina, Katsina State
08034976970, sani.sulaiman@umyu.edu.ng

مستخلص البحث:

يتناول هذا البحث الإصلاح السياسي في نيجيريا من منظور إسلامي، من خلال دراسة تحليلية لفكر ودور الشيخ أبي بكر محمود جومي، أحد أبرز العلماء والدعاة في شمال نيجيريا خلال القرن العشرين. ويسعى البحث إلى بيان الأسس الفكرية والمنهجية التي انطلق منها الشيخ في مشروعه الإصلاحي، مع التركيز على إسهاماته في بناء الوعي السياسي، وترسيخ قيم العدالة، والوحدة الوطنية، والإصلاح السلمي. واعتمد البحث على تحليل حياة الشيخ، ودروسه العلمية، في ضوء السياق التاريخي والسياسي النيجيري .وقد خلصت الدراسة إلى أن الشيخ جومي مثّل نموذجًا إصلاحيًا متميزًا، جمع بين الصفاء العقدي، والوعي بالواقع السياسي، والدعوة إلى الإصلاح التدريجي القائم على التعليم والتربية، مما جعل فكره ذا أثر عميق ومستمر في المجتمع النيجيري.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، نيجيريا، الفكر الإسلامي، الشيخ أبو بكر محمود جومي، الوعي السياسي.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونتوب إليه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا اله الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلي الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فقد شهدت نيجيريا خلال القرن العشرين تحولات سياسية واجتماعية كثيرة، وقد لعب العلماء المسلمون دورًا في توجيه المجتمع، ليس دينيًا فقط ، بل وطنيًا وسياسيًا.

ويُعد الشيخ أبو بكر محمود جومي من أبرز الشخصيات العلمية التي أسهمت في إصلاح متوازن، جمع بين الالتزام بالمنهج السلفي في العقيدة،[449] والدخول في الشأن العام، من خلال الدعوة إلى الإصلاح السياسي السلمي، وترسيخ قيم العدالة، والوحدة الوطنية، والمواطنة المسؤولة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل فكر الشيخ الإصلاحي السياسي، وبيان دوره في بناء الوعي السياسي والتنمية الوطنية في نيجيريا، مع إبراز أفكاره في ظل التحديات السياسية المعاصرة.

أساسيات البحث:

أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار موضوع الإصلاح السياسي في نيجيريا من منظور إسلامي: دراسة تحليلية في فكر ودور الشيخ أبا بكر محمود جومي لما يمثله من أهمية علمية وواقعية، إذ تُعد نيجيريا من الدول الإفريقية التي تواجه تحديات سياسية واجتماعية معقّدة، في ظل تعدد ديني وعرقي، وضعف في منظومات الحوكمة الرشيدة .كما أن الشيخ أبي بكر محمود جومي يُعد من أبرز العلماء الذين أسهموا في توجيه الوعي الديني والسياسي في شمال نيجيريا خلال القرن العشرين، من خلال مشروع إصلاحي متكامل جمع بين الدعوة والتعليم والتفاعل مع الشأن العام.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن معظم الدراسات التي تناولت الشيخ أبا يبكر محمود جومي ركزت على جهوده العقدية والدعوية، مع إغفال واضح لدوره في الإصلاح السياسي وبناء الوعي الوطني.

ومن هنا يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس:

1. مفهوم الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي؟
2. ما هو تحليل فكر الشيخ أبي بكر محمود جومي الإصلاحي في المجال السياسي؟

[449] جومي، أبو بكر محمود، العقيدة الصحيحة وما يضادها، كادونا: IET، 1985م، ص 12–9.

3. ما هو دورالشيخ في بناء الوعي السياسي والوطني في نيجيري؟
4. كيف يمكن تقويم تجربته الإصلاحية وبيان مدى راهنيتها في الواقع المعاصر.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. إبراز مفهوم الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي.
2. تحليل فكر الشيخ أبي بكر محمود جومي الإصلاحي في المجال السياسي.
3. بيان دوره في بناء الوعي السياسي والوطني في نيجيريا.
4. تقويم تجربته الإصلاحية وبيان مدى راهنيتها في الواقع المعاصر.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يسهم في:

- توثيق تجربة إصلاحية إسلامية نيجيرية ذات طابع سلمي ومؤسسي.
- إثراء الدراسات المتعلقة بعلاقة الدين بالسياسة في إفريقيا بصفة عامة وفي نيجيريا على وجه الخصوص.
- تقديم نموذج إصلاحي يمكن الإفادة منه في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة فكر الشيخ أبي بكر محمود جومي، والمنهج التاريخي في تتبع سيرته وسياق مواقفه، إضافة إلى المنهج الاستنباطي لاستخلاص المبادئ الإصلاحية السياسية من كتاباته وخطبه ودروسه.

حدود البحث

يتحدد البحث بدراسة فكر ودور الشيخ أبي بكر محمود جومي في الإصلاح السياسي في نيجيريا، مع التركيز على فترة نشاطه العلمي والدعوي والقضائي، دون التوسع في دراسة الحركات الإسلامية اللاحقة إلا في حدود ما يخدم موضوع البحث

المحور الأول: الإطار العام للإصلاح السياسي في نيجيريا وسياقه الإسلامي

الفقرة الأولى: مفهوم الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي

إن الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي مفهوم مرتبط بمقاصد الشريعة، ولا سيما تحقيق العدل، وحفظ النظام العام، وصيانة كرامة الإنسان، وقد تناول الفقهاء المسلمون هذا المفهوم ضمن مباحث السياسة الشرعية، مؤكدين أن الغاية من السلطة هي تحقيق المصالح ودفع المفاسد، لا مجرد السيطرة أو الغلبة. ويقوم الإصلاح السياسي على أسس، من أهمها: الشرعية الأخلاقية للحكم، والمساءلة، ورفض الظلم والفساد، والإصلاح السلمي المتدرج.

الفقرة الثانية: موقف العلماء من مشروع الإصلاح السياسي

احتل العلماء في التاريخ الإسلامي دورًا محوريًا في توجيه السلطة والمجتمع، من خلال النصح والتعليم والرقابة الأخلاقية. ولم يكن هذا الدور سياسيًا حزبيًا، بل كان دورًا تقويميًا يهدف إلى تصحيح الانحرافات وحماية المجتمع من الاستبداد. وفي نيجيريا، حافظ العلماء على هذا الدور بدرجات متفاوتة، وخصوصية تجربة الشيخ جومي تكمن في قدرته على الجمع بين الوظيفة الدينية والوظيفة العامة، مستفيدًا من موقعه العلمي والقضائي في التأثير الواقعي في الشأن السياسي. [3]

الفقرة الرابعة: دوافع الاهتمام بالإصلاح السياسي في فكر الشيخ جومي

جاء اهتمام الشيخ جومي بالإصلاح السياسي نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها:

- تأثر الشيخ بحركة التجديد الإسلامي التي قادها الشيخ عثمان بن فودي
- مشاهدته المباشرة للفساد الإداري.
- احتكاكه بالحكام المصلحين مثل: سردونن صكتو، وتفاوا بليوا وغيرهما.
- اطلاعه على تجارب الإصلاح في أيام كونه قاضي القضاة.
- قناعته بأن ضعف الوعي السياسي يؤدي إلى الفساد.

وقد ظهرت هذه الدوافع في كتاباته ودروسه التفسيرية وغيرها حيث قام بما في وسعه من التربية والتعليم وبناء الإنسانية.[450]

المحور الثاني: التكوين العلمي والدعوي للشيخ أبي بكر محمود جومي وأثره في تشكّل رؤيته الإصلاحية السياسية

الفقرة الأولى: النشأة العلمية الأولى وبدايات التكوين الشرعي

[450] أبو بكر محمود جومي، Where I Stand، كادونا: Islamic Education Trust، 1978م، ص 18–15.

وُلد الشيخ أبو بكر محمود جومي في مدينة جومي بولاية زمفرا، في بيئة علمية محافظة عُرفت بالتمسك بالتعليم الإسلامي. وقد تلقى تعليمه الأولي حيث قرأ القرآن الكريم، ودرس مبادئ الفقه المالكي، والعقيدة، وعلوم اللغة العربية.

وقد تشكّل وعيه الديني في إطار الالتزام بالكتاب والسنة، مع احترام الموروث الفقهي دون جمود أو تعصب. وأسهمت هذه المرحلة الأساس الذي انطلق منه لاحقًا في بناء مشروعه الإصلاحي، خاصة في نقد الممارسات الدينية التي كان يرى أنها تُضعف المجتمع وتعيق نهوضه. [1]كما أسمهت رحلته إلى السودان في مسيرته العلمية والفكرية، حيث أتاح له ذلك الاحتكاك بالمؤسسات التعليمية، والاطلاع على التيارات الإصلاحية في العالم الإسلامي.

وقد تأثر الشيخ في هذه المرحلة بكتابات رواد الإصلاح الذين ربطوا بين إصلاح العقيدة وإصلاح المجتمع والدولة، وهو ما جعله أكثر وعيًا بإشكاليات الدولة الحديثة والعلاقة بين الدين والسياسة، وظهر هذا في أسلوبه الدعوي، حيث أصبح خطابه أكثر تنظيمًا ومنهجيا في معالجة قضايا التخلف والفساد وضعف الوعي السياسي.[2]

الفقرة الثالثة: التجربة القضائية وأثرها في بلورة الوعي السياسي

يُعدّ تولي الشيخ أبي بكر محمود جومي منصب قاضي القضاة لشمال نيجيريا من أبرز العوامل التي أسهمت في تعميق وعيه السياسي والإصلاحي. فقد أتاح له هذا الموقع الاطلاع المباشر على القضايا الاجتماعية، والنزاعات، وطبيعة العلاقة بين الشريعة، والقانون الوضعي، والسلطة السياسية.

ومن خلال هذه التجربة، أدرك الشيخ أن الإصلاح الديني المجرد لا يكفي لمعالجة اختلالات المجتمع، ما لم يُدعّم بإصلاح سياسي ومؤسسي. ولذلك اتسم خطابه في هذه المرحلة بالجمع بين النقد الأخلاقي، والطرح الواقعي، مع التأكيد على ضرورة تجنب الفوضى والاضطراب الاجتماعي.[3]

الفقرة الرابعة: النشاط العلمي والدعوي في المساجد والإعلام

شكّلت دروس الشيخ جومي المنتظمة في مسجد السلطان بللو بمدينة كادونا ركيزة أساسية في مشروعه الإصلاحي. فقد كان يُلقي دروسًا في تفسير القرآن الكريم، والموطأ، وصحيح البخاري، لم تقتصر على البيان العلمي، بل امتدت إلى معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية في ضوء النصوص الشرعية.

كما كان له حضور فاعل في وسائل الإعلام، من خلال الإذاعة والصحف، حيث تناول قضايا الحكم، والعدالة، والفساد، وحقوق المواطنين، بأسلوب علمي هادئ بعيد عن الإثارة. وأسهم هذا النشاط في توسيع دائرة تأثيره، ونقل أفكاره من الإطار العلمي الضيق إلى الفضاء العام.

الفقرة الخامسة: التوازن بين الدعوة والواقع السياسي

تميّز الشيخ جومي بقدرته على تحقيق توازن دقيق بين الثبات على المبادئ الشرعية، والتعامل الواقعي مع النظام السياسي القائم. فلم يكن من دعاة العزلة عن الدولة، ولا من أنصار التبرير المطلق للسلطة، بل تبنّى موقفًا وسطيًا يقوم على النصح، وتجنب الفتن، والدعوة إلى الإصلاح التدريجي.

وقد جعل هذا التوازن فكره محل نقاش وجدال، إلا أنه أكسبه في الوقت ذاته قبولًا واسعًا لدى شرائح متعددة من المجتمع، ومكّنه من أداء دور إصلاحي مستمر في بيئة سياسية معقّدة.

المحور الثالث: معالم الفكر السياسي الإصلاحي عند الشيخ أبي بكر محمود جومي

الفقرة الأولى: مركزية العدل في الرؤية السياسية للشيخ جومي

يُعدّ العدل حجر الأساس في الفكر السياسي عند الشيخ أبي بكر محمود جومي، إذ انطلق في رؤيته الإصلاحية من التصور القرآني الذي يجعل العدل غاية الحكم ومناط شرعيته. وقد أكّد في خطبه ودروسه أن أي نظام سياسي، مهما كانت شعاراته، يفقد مشروعيته الأخلاقية إذا عجز عن تحقيق العدل بين الناس.

وربط الشيخ بين غياب العدل وانتشار الفساد، مبيّنًا أن الظلم السياسي لا يقتصر أثره على المجال الإداري، بل يمتد ليُفسد الأخلاق العامة، ويُضعف الثقة في الدولة، ويُنتج أزمات اجتماعية متراكمة. ومن هنا دعا إلى إصلاح منظومة الحكم عبر إعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية، لا الاكتفاء بالإصلاحات الشكلية. [1]

الفقرة الثانية: موقفه من السلطة السياسية بين النصح والمساءلة

تميّز موقف الشيخ جومي من السلطة السياسية بالاعتدال والاتزان، حيث رفض من جهة التمرد والفوضى، ورفض من جهة أخرى التبرير المطلق للحكام. وقد أكّد أن واجب العلماء يتمثل في النصح الصادق، والمساءلة الأخلاقية، دون السعي إلى تقويض الاستقرار العام.

وكان يرى أن القرب من السلطة لا يعني بالضرورة التبعية لها، إذا التزم العالم بالاستقلالية العلمية والصدق في الكلمة. ولذلك حافظ الشيخ على علاقة حوارية مع الحكام والأمراء السياسيين في شمال نيجيريا، مستثمرًا موقعه العلمي والقضائي في توجيههم نحو الإصلاح دون الدخول في صراعات سياسية مباشرة. [2]

الفقرة الثالثة: الإصلاح السلمي ورفض العنف السياسي

يُعدّ رفض العنف السياسي من أبرز معالم الفكر الإصلاحي عند الشيخ جومي. فقد كان يرى أن التغيير العنيف يؤدي في الغالب إلى نتائج عكسية، ويُدخل المجتمعات في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة في حفظ النفس والنظام العام.

وانطلاقًا من هذا التصور، دعا الشيخ إلى الإصلاح التدريجي القائم على التربية والتعليم وبناء الوعي، معتبرًا أن إصلاح الإنسان مقدمة ضرورية لإصلاح الدولة. وقد استند في هذا الموقف إلى نصوص شرعية وتجارب تاريخية، مؤكدًا أن الاستعجال في التغيير السياسي دون إعداد اجتماعي كافٍ يُفضي إلى الفشل.[3]

الفقرة الرابعة: المشاركة السياسية وبناء الوعي العام

لم يكن الشيخ جومي من دعاة العزوف عن الشأن السياسي، بل شجّع المسلمين على المشاركة السياسية الواعية، خاصة في القضايا المتعلقة بالانتخابات والتمثيل السياسي وصياغة السياسات العامة. غير أنه شدّد على ضرورة أن تكون هذه المشاركة منضبطة بالقيم الأخلاقية، وبعيدة عن التعصب الحزبي.

وقد أسهم خطابه في رفع مستوى الوعي السياسي لدى شرائح واسعة من المجتمع المسلم في شمال نيجيريا، حيث دعا إلى فهم الحقوق والواجبات، واحترام القانون، والمطالبة بالإصلاح بوسائل مشروعة. وأسهم هذا التوجه في تكوين جيل من الدعاة والمثقفين الذين جمعوا بين الالتزام الديني والانخراط المدني المسؤول.

الفقرة الخامسة: الوحدة الوطنية والتعايش الديني

في مجتمع متعدد الأعراق والأديان مثل نيجيريا، أولى الشيخ جومي اهتمامًا خاصًا بقضية الوحدة الوطنية. فقد كان يرى أن الانقسامات العرقية والدينية تمثل خطرًا حقيقيًا على الدولة، وأن الإسلام يدعو إلى التعايش السلمي واحترام حقوق غير المسلمين في إطار الدولة الوطنية.

وأكد الشيخ أن الولاء الديني لا يتناقض مع الانتماء الوطني، بل يمكن أن يكون داعمًا له إذا فُهم فهمًا صحيحًا. ولذلك رفض الخطابات الإقصائية، ودعا إلى الحوار والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع النيجيري، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا للاستقرار والتنمية.

المحور الرابع: دور الشيخ أبي بكر محمود جومي في بناء الوعي الوطني والتنمية في نيجيريا

الفقرة الأولى: التعليم بوصفه مدخلًا للإصلاح السياسي والاجتماعي

احتل التعليم موقعًا مركزيًا في مشروع الشيخ أبي بكر محمود جومي الإصلاحي، إذ اعتبره الأساس الحقيقي لأي إصلاح سياسي أو تنموي مستدام. وقد انطلق في ذلك من التصور الإسلامي الذي يجعل العلم وسيلة لتحرير الإنسان من الجهل والتبعية، وبناء وعيه بحقوقه وواجباته تجاه المجتمع والدولة.[1]

الفقرة الثانية: الخطاب الدعوي والإعلامي وأثره في تشكيل الرأي العام

لم يقتصر تأثير الشيخ جومي على نطاق التعليم التقليدي داخل المساجد، بل امتد إلى الفضاء الإعلامي، حيث أدرك مبكرًا أهمية وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام وبناء الوعي الوطني. وقد استثمر الإذاعة والصحافة في نشر خطاب إصلاحي يتناول قضايا الحكم، والفساد، والعدالة الاجتماعية، بلغة علمية هادئة بعيدة عن الإثارة.[2]

الفقرة الثالثة: العلاقة بالمجتمع المدني والمؤسسات الإسلامية

أسهم الشيخ جومي في دعم وتوجيه عدد من المؤسسات الإسلامية التي اهتمت بالإصلاح الديني والاجتماعي، وكان له دور بارز في بلورة خطابها العام، خاصة في ما يتعلق بمسؤولية المسلمين تجاه قضايا الوطن. وقد شدد على أن العمل المؤسسي هو السبيل الأمثل لتحقيق الإصلاح بعيدًا عن الفردية والانفعال.

كما دعا إلى تفعيل دور المساجد والجمعيات الإسلامية في تعزيز قيم المواطنة، واحترام القانون، والمشاركة المدنية، معتبرًا أن هذه المؤسسات يمكن أن تكون جسورًا للتواصل بين الدولة والمجتمع، لا أدوات للصدام أو العزلة. [3]

الفقرة الرابعة: الشيخ جومي والتنمية البشرية المستدامة

نظر الشيخ جومي إلى التنمية من منظور شامل، يتجاوز البعد الاقتصادي الضيق، ليشمل تنمية الإنسان أخلاقيًا وفكريًا. فقد أكّد في كتاباته أن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد، بل هو في كثير من الأحيان نتيجة لغياب القيم، وسوء الإدارة، وضعف التعليم.

ودعا إلى تمكين الأفراد عبر التعليم، والتربية، وبناء الوعي، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لتحقيق تنمية مستدامة. كما شدد على أهمية العدالة في توزيع الموارد، ومكافحة الفساد بوصفهما عاملين حاسمين في نجاح أي مشروع تنموي.

الفقرة الخامسة: أثر الشيخ جومي في الأجيال اللاحقة

امتد أثر الشيخ أبي بكر محمود جومي إلى ما بعد وفاته، حيث ترك وراءه إرثًا فكريًا ودعويًا أثّر في أجيال متعاقبة من العلماء والدعاة والمثقفين في نيجيريا. وقد تبنّى كثير من تلامذته ومريديه منهجه الإصلاحي القائم على الجمع بين الصفاء العقدي، والوعي السياسي، والعمل السلمي.

وأسهم هذا الإرث في استمرار حضور أفكاره في النقاشات المعاصرة حول دور الدين في السياسة، وحدود العلاقة بين العلماء والسلطة، وسبل الإصلاح في المجتمعات المتعددة دينيًا وعرقيًا.

المحور الخامس: خاتمة:

توصلت إلى أن فكر الشيخ أبي بكر محمود جومي يشكّل تجربة إصلاحية إسلامية ذات خصوصية نيجيرية، قامت على الجمع بين الصفاء العقدي، والوعي السياسي، والإصلاح السلمي، وقد أسهم هذا الفكر في ترسيخ قيم العدل، والوحدة الوطنية، والمواطنة المسؤولة، بما يجعل دراسته ذات أهمية علمية وعملية في سياق البحث عن نماذج إصلاحية ملائمة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة، فتوصلت إلى جملة من النتائج والتوصيات، من أهمها ما يلي:

- أن الشيخ أبي بكر محمود جومي (رحمه الله) مثل متميز للعَالِم المصلح الذي جمع بين العلم الشرعي والاهتمام بالشأن السياسي.
- قام مشروعه الإصلاحي على أسس أخلاقية وتربوية، وجعل من التعليم وتقلد منصب القضاء مدخلًا أساسيًا للإصلاح السياسي.
- أن مواقفه السياسية اتسمت بالواقعية والحذر، دون أن تفقد بعدها الشرعي.
- أن إسهاماته كان لها أثر ملموس في تشكيل الوعي السياسي في نيجيريا.

ثانيا: توصيات الدراسة: في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

- ضرورة إعادة قراءة فكر الشيخ جومي في ضوء التحديات السياسية المعاصرة، والاستفادة منه في بناء خطاب إصلاحي متوازن.
- تشجيع الدراسات الأكاديمية المقارنة بين الشيخ جومي وغيره من المصلحين في نيجيريا وأفريقيا.
- تعزيز دور العلماء والمؤسسات الدينية في الإصلاح السياسي عبر التعليم والتوعية، بعيدًا عن التوظيف الحزبي الضيق.

قائمة المصادر والمراجع

- أبو بكر محمود جومي، Where I Stand، كادونا: Islamic Education Trust، 1978م.
- أبو بكر محمود جومي، العقيدة الصحيحة وما يضادها، كادونا: Islamic Education Trust، 1985م.
- Loimeier, Roman. Islamic Reform in Twentieth-Century Africa. Edinburgh University Press, 2016.
- Loimeier, Roman. Islamic Reform and Political Change in Northern Nigeria. University Press, 1997.

- Sulaiman, I. Muslim Scholars and Islamic Reform in Northern Nigeria. Zaria: ABU Press, 2001.
- Sulaiman, I. Muslim Scholars and the State in Nigeria. Zaria: ABU Press, 1999.
- Umar, Muhammad Sani. Islam and Colonialism in Northern Nigeria. Leiden: Brill, 2006.